موجز السياسات

17-2025

الصراعات التجارية ومستقبل المنظومة التجارية العالمية

Trade Conflicts and the Future of the Global Trading System

د. نواف أبو شماله*

النقاط الرئيسية

- بعد عقود من الانخراط الدولي فكرياً وتطبيقاً في سياسات تحرير الأسواق والعولمة، تعرض العالم لصدمة في إبريل 2025 حيث أدى الإعلان الأمريكي عن تطبيق تعريفات جمركية جديدة على السلع الواردة من عشرات الدول إلى استدعاء قوي وسريع للسياسات الحمائية.
- شكلت التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة صدمة للحكومات في دول العالم بذات القدر الذي شكلته للمنظرين والمفكرين، حيث مثلت لهم تراجعاً مفاجئاً ونقطة تحول مِفصَليّة عما داوموا عليه من تأصيل وترويج لسياسات الانفتاح التجاري
- تلعب التجارة الخارجية دوراً مركزياً في حفز النمو الاقتصادي كما أنها تمثل مرتكزاً للنهضة التنموية في العديد من الدول وخاصة في النموذج التنموي الأسيوي.
- مثل تأسيس منظمة التجارة العالمية في يناير عام 1995 اعتر افاً وتو افقاً دولياً بأهمية سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي في النمو والتنمية الاقتصادية.
- رغم أن التاريخ يرصد عبر مسيرته منوالاً واضحاً من الصراعات والسباقات التجارية بين الدول والحضارات و اتساع نطاق تطبيق السياسات الحمائية، إلا أن ذات المسيرة تظهر أيضاً شواهد واسعة لممارسات الانفتاح والتعاون.
- ضرورة انطلاق الدول العربية لتبني و إقرار السياسات الداعمة للقدرات الوطنية الذاتية وتعميق التشابكات الوطنية والإقليمية (العربية – العربية) وتنويع هياكلها الإنتاجية وتوسيع شراكاتها التجارية لا سيما مع دول الجنوب، وذلك كسياسة احترازية تعزز المنعة أمام المستجدات الراهنة أو المستقبلية التي قد تشهدها العلاقات التجارية الدولية أو مستقبل العولمة.

* مستشار – المعهد العربي للتخطيط nawaf@api.org.kw

الآراء الواردة في هذا الإصدار تُعبّر عن رأي المؤلف وليس المعهد.

1. المقدمة

تتزايد التساؤلات والمخاوف لدى الحكومات وصناع السياسات حول تداعيات الصراع التجاري العالمي الراهن على الاقتصادات الوطنية، لا سيما بالنسبة للدول النامية، ومنها الدول العربية، التي تواجه بالأساس تحديات تنموية متنوعة وبنيوية الطابع، لعل أبرزها المديونية، والفقر، والبطالة، وضعف التنويع الاقتصادي، والتباطؤ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 – SDGs. هذا الصراع الذي انطلق بين الولايات المتحدة والصين بشكل خاص، وبينها والقوى الفاعلة في أوروبا وآسيا والأميركتين بشكل عام، حين تم الإعلان في الثاني من إبريل 2025 من جانب الرئيس الأمريكي عن قائمة تتضمن تقريباً كل دول العالم موضحاً بها ما سيواجه منتجاتها المتدفقة للسوق الأمريكي من تعريفات جمركية تتراوح ما بين 10 – 50%، فيما أُطلق عليه من جانب الرئيس الأمريكي "يوم التحرير Liberation Day" ، ليتم بذلك إحياء للسياسات الحمائية Protectionist Trade Policies التي كانت بالأمس القريب موضعاً للانتقاد من دعاة الليبرالية ومن قبل المؤسسات الإنمائية الدولية التي تولت التنظير والقيادة لمنظومة العمل الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبخاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية، حيث الترويج لسياسات التحرير والانفتاح لكافة الأسواق والعمل وفق أسس المنافسة الكاملة، والرفض لأي سياسة قد تشوه من تلك المنافسة أو تحد من مساحة تلك الحرية (The Berg Report,1981)، وذلك بالاستناد على ما أسسته النظريات الاقتصادية لاسيما النيوكلاسيكية ومن قبلها الكلاسيكية (سميث، وريكاردو، وميل، ومارشال، والراس، وغيرهم) إن مثل هذه التشويه هو بمثابة هدر و انتقاص من كفاءة استخدام الموارد وتعطيل تخصيصها على النحو الأمثل بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو الأمر الذي قد يمثل خسارة للاقتصاد وللرفاه على مستوى العالم.

2. المبررات الموضوعية للصراع التجاري الراهن – السياق التاريخي والمعاصر

لا يتطلب فهم المبررات الموضوعية التي تم الاستناد إليها لإطلاق تلك التعريفات الجمركية الأمريكية في ابريل 2025 في مواجهة العالم الكثير من الجهد، فقد يكون النظر كافياً في الأشكال التوضيحية التالية التي تبرز تراجع الريادة التاريخية للولايات المتحدة (في العصر الحديث) لصالح الشركاء (المنافسين) التجاريين الأساسيين وبالأخص الصين كما يظهر ذلك واضحاً في الشكل رقم 1 حيث يظهر تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية وفقاً لمعيار حجم الناتج من ريادة الصين والدول الأوروبية (البرتغال وإسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا) إلى أن تم انتزاع تلك الريادة من قبل الولايات المتحدة منذ العام 1900 واستمرت في ذلك لأكثر من قرن قبل أن يشهد العقد الأخير انقلاباً جديداً و انتقال الريادة لصالح الصين منذ العام 2015 .

الشكل رقم (1): تغير مراكز القوى العالمية منذ القرون الوسطى إلى الوقت الراهن وفقاً لمعيار حجم الناتج المحلي الإجمالي - دولار أمريكي - بالقوة الشرائية المعادلة PPP للعام 2011

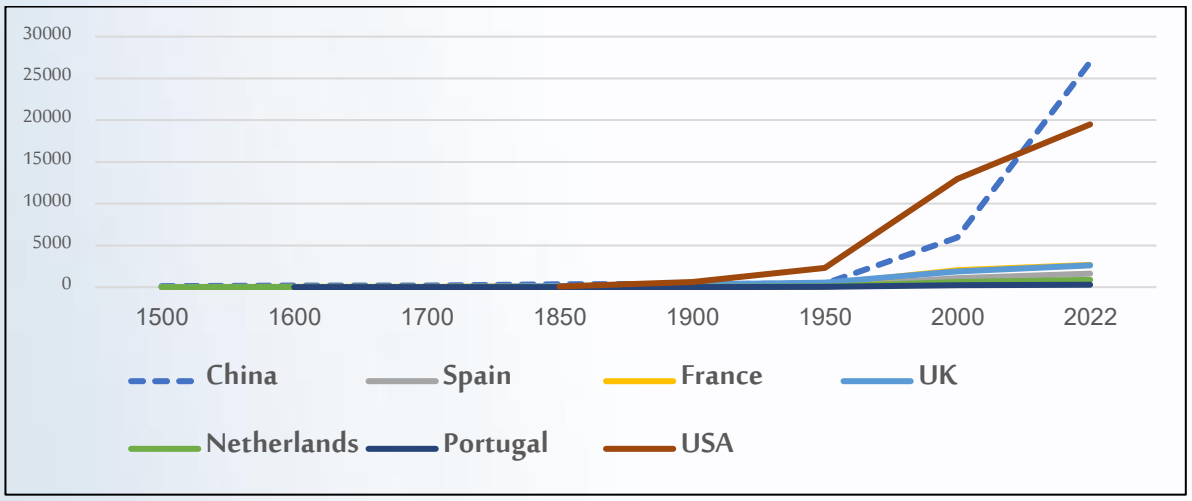

المصدر: Maddison Project Database 2023

كما يوضح (الشكل رقم 2) حجم الاختلال المتنامي في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين حيث تتجه الواردات للتزايد وكذلك العجز في الميزان السلعي الأمريكي تجاه الصين للفترة 2000 – 2025

وعلى مستوى العلاقات مع الشركاء الآخرين تبرز ذات النتائج حيث شهدت العقود الأربعة الماضية (الشكل رقم 3) عجزاً مزمناً ومتزايداً للميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين والاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (2): عجز الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين للفترة 2000 – 2025 (مليار دولار)

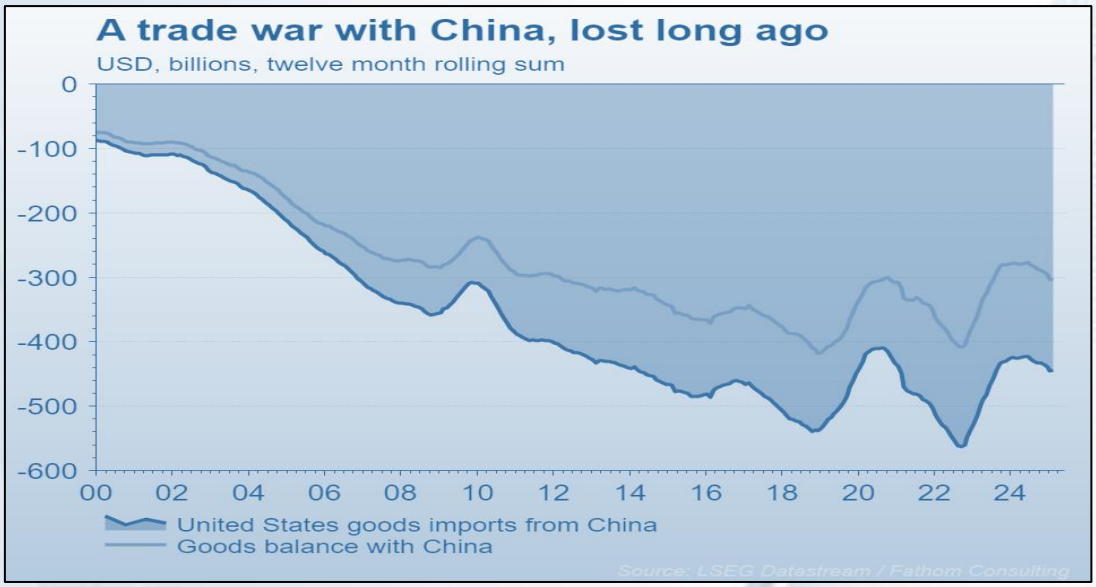

المصدر: LSEG database,2025

الشكل رقم (3): تطور حجم الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة وكل من الصين والاتحاد الأوروبي للفترة 1990 – 2025 (% للناتج المحلي الإجمالي)

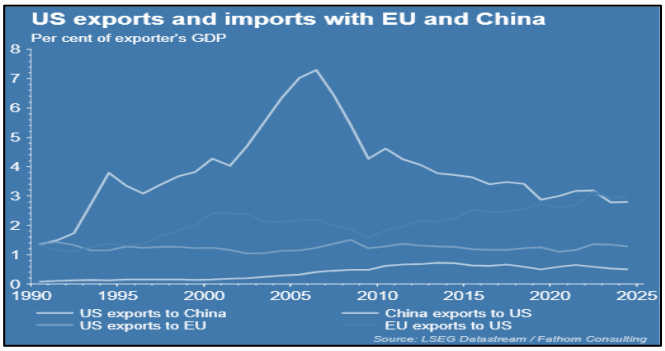

المصدر: Source. LSEG database,2025

يتفق مع هذا الأداء ما يبرزه الأداء المقارن لأفضل 5 دول مصدرة للسلع المصنعة على مستوى العالم من تقدم الصين من الترتيب الدولي (16) عام 1984 إلى الترتيب الدولي الأول عام 2007 والاحتفاظ بهذا المركز إلى الوقت الراهن في العام 2025 متجاوزة الولايات المتحدة وباقي الدول المصنعة الأعلى تصديراً، هذا أخذاً في الاعتبار ما يوضحه الشكل من ريادة الولايات المتحدة لهذا التصنيف عام 1960 قبل أن تفقده لصالح الصين وألمانيا، كما تبينت حقيقة لافتة في هذا الشكل والممثلة في أن الاتجاه العام لأداء الولايات المتحدة وألمانيا واليابان خلال سنوات الفترة 1960 – 2025 كان هو التراجع، وذلك مقابل تبين اتجاهاً عاماً للتزايد في الصين وكوريا الجنوبية (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4): الاقتصادات الخمسة الأعلى مساهمة في صادرات السلع المصنعة في العالم للفترة 1960 – 2025 (%)

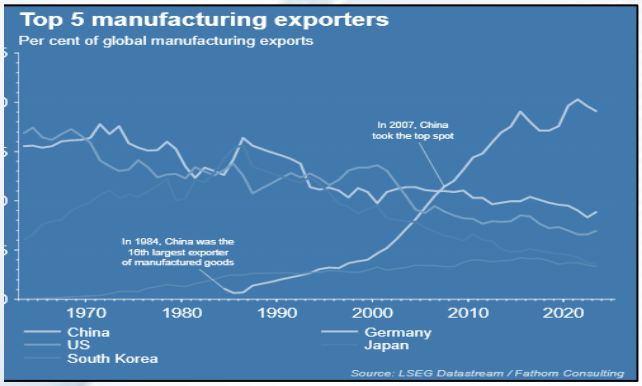

المصدر: LSEG database,2025 .

3. العلاقات التجارية الدولية في التأصيلات والممارسات الدولية: صراع أم تعاون؟

يمكن الزعم أن هذه التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة لم تشكل صدمة للحكومات في دول العالم بذات القدر الذي مثلته للمنظرين والمفكرين، فرغم إدراك الحكومات لما تمثله تلك التعريفات من مخاطر على الاقتصادات والمجتمعات جراء التراجع المتوقع في صادراتها للأسواق الأمريكية (وفقاً لحجم الشراكة التجارية القائمة مع الولايات المتحدة)، إلا أنها قد دأبت وخاصة في العقدين الماضيين على مواجهة العديد من الأزمات - بشكل متتابع واحياناً بشكل متداخل- التي أثرت سلباً على اقتصاداتها ومجتمعاتها، لعل أبرزها التضخم العالمي، والكوارث الطبيعية المتزايدة المرتبطة بتداعيات التغير المناخي، وتداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية، والأزمة الصحية العالمية (كوفيد – 19) ومن قبلها الأزمة المالية العالمية (2008-2009). وقد تم التعامل معها من جانب الحكومات من خلال إقرار السياسات والبرامج الوطنية التي سعت إلى محاولة استيعابها، التكيف معها، والحد من أضرارها، والسعي الجاد للتعافي منها..

في حين مثلت تلك السياسات (التعريفات المعلن عنها) بالنسبة للمفكرين والمنظرين تراجع مفاجئ ونقطة تحول مفصلية على كل ما داوموا عليه من تأصيل وترويج للسياسات الداعية للعولمة والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، حتى أصبح التفاضل بين الدول مرهوناً بحجم وعمق وسرعة هذا الاندماج، بل تجاوز الأمر التفاضل فيما يتعلق بجوانب العولمة الاقتصادية المعنية بالتجارة في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال وتسهيل التجارة عبر الحدود والمساهمة في سلاسل القيمة العالمية GVCs، ليمتد إلى الجوانب المتعلقة بالعولمة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك لرصد وتقييم الاستعداد الحقيقي للمجتمعات ومنظومتها القيمية، وكذلك للمؤسسات والأنظمة السياسية الوطنية للانفتاح على العالم. وهو الأمر الذي جاء ليضمن ديمومة العولمة

الاقتصادية وعدم الانقلاب عليها، وهذا بالنظر لتوفيره القاعدة المجتمعية والسياسية المؤيدة والدافعة لها دوماً للأمام. وقد تم تدعيم كل ذلك من خلال تصميم العديد من المؤشرات الدولية الكلية والجزئية التي ترصد كافة تلك الجوانب ووتيرة التطورفيها من جانب دول العالم.

وهنا يُثار التساؤل حول ما هو الأصل الثابت، وما هو العارض الطارئ في مجال العلاقات التجارية الدولية؟ وأي الأسس تحكم قواعد اللعبة: الصراع والحماية والتقييد والوطنية أم التعاون، والانفتاح، والحرية، والعولمة؟

تدل المراجعة السريعة للتاريخ أن الصراعات التجارية ليست ظاهرة مستجدة، بل هي قديمة تم رصدها بوضوح في التاريخين القديم والحديث، حيث يرصد التاريخ القديم وبما يعود الى نحو 2500 عام قبل الميلاد، حالات موثقة لصراعات وصلت لحد الحروب الشاملة فيما بين المدن وكذلك فيما بين الدول (الحضارات) وذلك لأسباب تتعلق مباشرة بالتجارة أو بالسيطرة على الموانئ والممرات التجارية. كما ظهر هذا فيما بين المدن في الحضارات السومرية (Lagash-Umma War)، والفينيقية (صيدا وصور)، وفيما بين الحضارات (الدول) بين الإغريق والفينيقيين، وبين الفرس والإغريق، وبين الرومان والقرطاجيين، وغير ذلك كثير وصولاً للصراعات التجارية الواسعة في القرون اللاحقة بعد الميلاد وبخاصة في القرون الوسطى (التي يؤقتها المؤرخون بما بين القرنين الخامس والخامس عشر من الميلاد) وذلك بين المدن والإمارات والممالك والدول الأوروبية (حرب المائة عام بين إنجلترا وفرنسا للفترة 1337 – 1453، والحروب على التجارة البحرية في الشرق بين اليابان من جانب والصين وكوريا من جانب آخر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر)، وصولاً للتاريخ الحديث الذي يؤرخ لبدايته عادة بالفتح العثماني للقسطنطينية أو باكتشاف الأمريكيتين والاكتشافات البحرية عموماً، أو باختراع الطباعة، حيث تم تسجيل صراعات أكثرحدة ووضوحاً وبخاصة في البحر المتوسط والمحيط الهندي وكان أبرز أطرافها البرتغال، فرنسا، إنجلترا، إسبانيا، هولندا، العثمانيون.

وصولاً لما وثقه القرنين السابع عشر والثامن عشر من صراعات وحروب كبرى بين فرنسا وإنجلترا على خطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب، وكذلك الصراع المرتبط بشكل وثيق بالتجارة بين الشرق والغرب فيما عُرف في التاريخ بـ "حرب الأفيون The Opium Wars" الأولى وكانت بين بريطانيا والصين (1839 – 1842)، والثانية وكانت بين الصين من جانب وإنجلترا وفرنسا من جانب آخر (1856 – 1860). وهي الحروب أو الصراعات التي كانت تنتهي بإعادة تصميم الترتيبات التجارية بين الأطراف وفق أنظمة جديدة تحقق للطرف المنتصر (الأقوى) الحصة الأكبر من المكاسب، على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى. وقد تم توثيق حالات أكثر وأوسع من تلك الصراعات والحروب في عديد من الدراسات التاريخية لا سيما سلسلة "قصة الحضارة – The Story of Civilization" بأجزائها الأحد عشر، وفي سلسلة كمبردج حول تاريخ اليابان والصراعات في آسيا، وغيرهما (Will Durant1950,1953, 1954,1957, 1961, 1963, 1965, 1967, 1975., The Cambridge History of Japan, 1990, 1991, 1993).

كان آدم سميث في كتابه "The Wealth of Nations" الذي صدر قبل نحو 250 عاماً قد قام بتوصيف تلك الصراعات بأنها تقوم على سياسات "إفقار الجار Beggar-Thy-Neighbor" والتي تستند بدورها لأفكار المدرسة التجارية Mercantilism حيث تتحدد قدرة الدولة على تحسين أوضاعها الاقتصادية الداخلية وتحقيق النمو والرفاه والتوظف بقدرتها على تزايد ومراكمة مخزون الثروة لديها من الذهب والفضة (تطبيق السياسات التي تزيد الصادرات وتخفض الواردات)، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال تحقيق الركود والبطالة والفقر والعجز التجاري لدى الدول الأخرى وتسرب مخزونها من الذهب والفضة (إفقارها). وبناءً عليه لا يمكن للدول أن تتمتع بالنمو والرفاه إلا عبر تطبيق السياسات التي تضمن تعظيم حجم الفائض التجاري (الحمائية بمختلف أدواتها) (Adam smith,1776)، لتشكل تلك الأفكار والسياسات قواعد راسخة لتوجيه وقيادة العمل الدولي بعد أن شكلت لقرون طويلة أسس للسلوك والتطبيق بين المدن والدول.

وفي العصر الحديث نشير إلى حدثين هامين يعكسان جوهر الصراع التجاري المتمثل في تغليب المصالح الوطنية وتعظيم حجم المكاسب المتحققة في مواجهة الأطراف الأخرى، كان أحدثهما هو الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (Brexit) الذي تم وفق نتائج الاستفتاء الشعبي في يونيو 2016 والذي استهدف إعادة ترتيب العلاقات البريطانية تجاه أوروبا وكذلك تجاه العالم وبشكل أساسي العلاقات والقواعد المنظمة للتجارة. أما الحدث الثاني فهو تأخر الصين في إعلان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والذي تم في ديسمبر 2001، وذلك بعد مفاوضات طويلة وتريث من جانب الصين في الانضمام والعمل وفق قواعد المنظمة التي لا تدعم السياسات الحمائية والتمييزية بوجه عام، وهي السياسات التي مثلت مرتكزاً أساسياً لمساري التنمية والتطور في الصين وبخاصة في مراحله الأولى (محلة الإصلاح والانفتاح التي بدأت عام 1978)، ليتم تأجيل هذا الانضمام إلى الوقت الذي تكون فيه الصين قادرة على تعظيم عوائدها في كواجهة الأطراف الأخرى. وهو الأمر الذي برهنت عليه مؤشرات الأداء التنموي في الصين بعد ذلك، كما يبرز الشكل التالي الذي يظهر القفزات المتلاحقة في حجم الناتج وحجم الصادرات في الصين بعد العام 2001 حيث ارتفع الناتج من نحو 93 مليار دولار عام 1970 الى نحو 1.35 تريليون دولار 2001 ليبلغ نحو 18.14 تريليون دولار عام 2024 مع ارتفاع الصادرات من نحو 2 مليار دولار إلى نحو 266 مليار دولار للعامين 1970 و2001 على التوالي لتقفز إلى نحو 3.5 تريليون دولار عام 2024 (الشكل رقم 5).

إلا أنه ومن جانب آخر وفي استعراض موازٍ لممارسات الانفتاح والتعاون والعولمة يمكن الإشارة تاريخياً إلى شواهد عديدة توثق أيضاً هذا التوجه في الحضارات القديمة (الفرعونية والفينيقية والصينية) ولعل المعلم الأكثر شهرة في هذا المضمار هو "طريق الحرير The Silk Road" التاريخي الممتد في شبكة طويلة وواسعة من الممرات البرية والبحرية بين طرفي الأرض في المشرق والمغرب (الصين والشرق الأوسط وأوروبا) وذلك منذ القرن الثاني قبل الميلاد حتى القرن الخامس عشر بعد الميلاد (نهاية القرون الوسطى (UNISCO,2025).

الشكل رقم (5): تطور الأداء الاقتصادي في الصين قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 بدلالة وتيرة التطور في حجم الناتج وحجم الصادرات (بالأسعار الجارية - دولار)

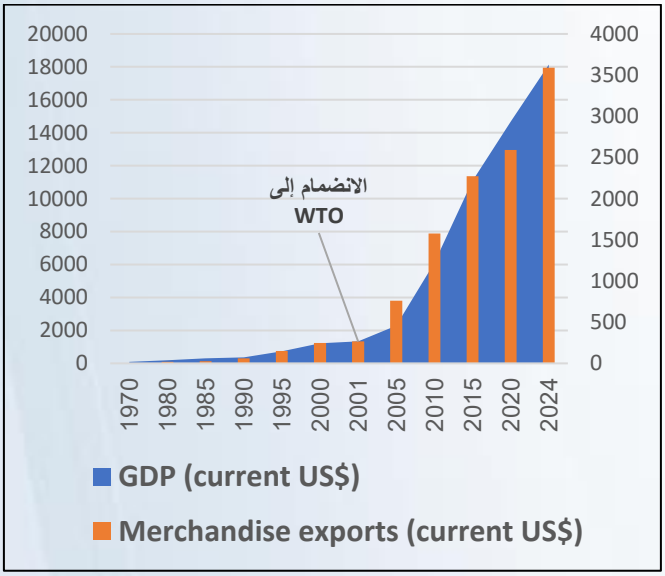

المصدر: World Bank,2025.

يشير المنظرون لتاريخ العولمة والمدافعين عنها أنها كانت قائمة دوماً وتتطور باتجاه تصاعدي بالتزامن مع تطور البشرية ذاتها عبر العصور. حيث استقرت صورتها في التاريخ القديم في التبادل التجاري ممثلاً بشكل أساسي في طريق الحرير ، وفي التاريخ الحديث يمكن اعتبار الثورة الصناعية الأولى التي تأسست على صناعة المحرك البخاري واستخدام الفحم كمصدر للطاقة بمثابة الموجة الأولى للعولمة حيث ترتب على تلك الثورة فوائض هائلة في حجم الإنتاج (لدى المراكز الصناعية في أوروبا) وما أسفر عنه ذلك من حاجة إلى تصريف هذا الفائض تجاه الأسواق الأخرى (المستعمرات في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية) وذلك حتى الحرب العالمية الأولى ومن بعدها الثانية، ثم الموجة الثانية والثالثة، ثم جاءت الموجة الثانية للعولمة والتي انطلقت منذ الخمسينيات حتى

الثمانينيات من القرن الماضي مدفوعة بانتشار التحرر الوطني والاستقلال للمستعمرات السابقة، لتتزايد الحاجة للتبادل التجاري بين الدول النامية حديثة الاستقلال من جانب التي تسعى للحصول على المعدات الرأسمالية لتأسيس بناها الأساسية ومرافقها الإنتاجية، والمراكز الصناعية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان من جانب آخر والتي تسعى للحصول على المواد الخام والنفط لتشغيل منظوماتها الإنتاجية، مستندة في كل ذلك على تراجع تكاليف النقل جراء الاعتماد على النفط كمصدر جديد و أقل كلفة للطاقة. لتأتي الموجة الثالثة والتي امتدت لفترتي الثمانينيات والتسعينيات مستندة إلى بزوغ دور الدول النامية والدول الصاعدة كمساهم في التجارة وكمستقطب للاستثمار العالمي (بخاصة الصين ودول جنوب شرق أسيا) ، نتيجة انتشار تطبيقات سياسات تحرير الاقتصادات (توجهات المؤسسات الإنمائية الدولية) وإلغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال، وتحول الشركات العابرة للقوميات إلى المناطق ذات التكلفة المتدنية. أما الموجة الرابعة فتمتد منذ نهاية التسعينيات إلى الوقت الراهن والتي استندت بشكل أساسي على هيمنة الشركات العابرة للقوميات على الجانب الأكبر من حركات الاستثمار والتجارة وسلاسل القيمة العالمية، والتقدم الكبير في علوم الحواسيب، وتطورتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة) وما أصبح يُعرف بثورة البيانات، وما أسفر عنه كل هذا من خلق عوالم جديدة أكثر اتساعاً (الفضاء السيبراني) للتواصل ولإتمام المبادلات التجارية في سرعة عالية وبتكلفة منخفضة.

ليتم تدعيم كل هذا بإطار دولي مُمأسس ممثل في إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في منتصف التسعينيات (يناير 1995)، والتي تقوم على مبادئ أساسية تتمحور حول تحرير النظام التجاري العالمي، وعدم التمييز بين الشركاء التجاريين في المعاملة، وإحباط الممارسات غير العادلة التي تشوه أسس المنافسة. هذا إضافة للربط (الشرطي) من جانب مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بين التزام الدول بقواعد المنظمة (تحرير الأسواق وإلغاء الدعم،)، وحصولها على برامج الدعم والتمويل والمساندة المقدمة منهما.

كذلك فقد صاحب هذا التطور كما سبق التقديم تأصيل من جانب المفكرين أصحاب المدارس الاقتصادية وبشكل أساسي الكلاسيكية ومن بعدها النيوكلاسيكية، لمكاسب الحرية والانفتاح وإزالة القيود السعرية وغير السعرية أما التجارة الدولية، وأن هذا النموذج التحرري (الليبرالي أو النيوليبرالي) هو الأقدر على تحقيق المكاسب والمنافع التنموية للجميع، جراء التخصيص الأمثل والأكفأ للموارد وفق القدرات والمزايا النسبية والتنافسية الحقيقية للدول .

كما تظهر المراجعة بروز مصطلح العولمة في الأدبيات خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولكن بشكل مستتر أو ضمني (من خلال الدعوات للتخصص والتحرير والانفتاح، وهذا قبل ظهوره الصريح في الثمانينيات من ذات القرن من خلال إسهام ليفيت (Theodore Levitt,1983) ومقالته الشهيرة The Globalization of Markets. كما يمكن اعتبار أن المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما قد روج لذات المفهوم، ولكن بشكل غير مباشر في كتابه المعنون بـ "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الصادر عام 1992، الذي تمحور حول المستقبل العالمي القائم على نظام واحد يقوم على أسس الرأسمالية والليبرالية (مدفوعاً بانهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي عام 1991 الذي قدم نفسه كنظام بديل للنظام الرأسمالي). (Francis Fukuyama,1992)

4. الخاتمة وأهم التوصيات

- أظهر التحليل أن شواهد التحرير والانفتاح وكذلك التقييد والحمائية كانت حاضرة وموثقة في الفكر وكذلك في التطبيق عبر الزمن. وهو الأمر الذي قد يبدو لوهلة متناقضاً، ولكن مزيد من التعمق والمراجعة لتلك الشواهد يدلل على أنه كان هناك دوماً معياراً واحداً يُحرك تلك الشواهد ويتحكم بها، وهو تعظيم المنافع والحصول على الحصة الأكبر من الكعكة أو نصيب الأسد lion's share، سواء تحقق ذلك عبر سياسات التحرير والاندماج وتوسيع العولمة أو عبر سياسات الحمائية والتقييد والدعوات إلى الوطنية.

- إن جوهر الصراع التجاري الذي أعلنته الولايات المتحدة ما هو إلا اعتراض على حصتها الحالية من تلك العوائد الدولية في مقابل تلك التي تُحصلها عواصم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، حيث التصاعد الواضح في العجز التجاري معها (وبخاصة الصين)، وفقد الريادة، والتهديد المباشر لاندثار أنشطة ووظائف واسعة على المستوى الوطني.
- إن مثل هذا السلوك لا يجب أن يكون مستغرباً من جانب المتابعين فهو سلوك متأصل برهنت عليه الشواهد القديمة والحديثة التي تم عرضها، والأهم من ذلك انه ينسجم مع السلوك القائم على سيادة القوى وفرض قواعده وشروطه، مقابل امتثال الضعيف والعمل وفق حدود السقف الذي تسمح به تلك القواعد.
- هذا ويمدنا الواقع الراهن أيضاً بحقيقة إضافية وغاية في الأهمية، وهي أنه رغم إطلاق رئاسة الولايات المتحدة لتلك التعريفات الجمركية في مواجهة العالم، إلا أنها لا زلت تتفاعل ويعاد تشكيلها إلى الان، نتيجة خضوعها للمراجعة والتفاوض بين الأطراف المعنية في الولايات المتحدة من جانب، والصين والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا والمكسيك وغيرهم من جانب آخر (الشركاء الأساسيون)، في دلالة على أن الأمور ليست حاسمة بالنسبة لما تريده الولايات المتحدة من مكاسب، بل إنها تبقى مرتهنة أيضاً بما تتقبله القوى الاقتصادية العالمية الأخرى، وصولاً لنقطة توازن جديدة في العلاقات المتبادلة تعكس في حقيقة الأمر ما يتمتع به كل طرف من عوامل قوة حقيقية.
  - يظهر كل هذا أنه ما من سبيل أمام الدول النامية بما فيها الدول العربية أمام هذا الصراع المتأصل في العلاقات الدولية الذي تم رفع الغطاء عنه ممثلاً في التعريفات الجمركية الأمريكية إلاّ من خلال حزم متنوعة من السياسات والبرامج والتي ترمي في المحصلة إلى تعزيز قدراتهم الإنتاجية، وهو الأمر الذي ينطلب التالي:
    - توسيع وتعميق التشابكات وسلاسل القيمة على المستويين الوطني والإقليمي (العربي – العربي، والعربي – الدولي)، وذلك بالأخذ بأهم الدعائم التي تأسست عليها مسارات التقدم للدول المتقدمة والصاعدة والممثلة في النهوض بالتصنيع.
    - تسريع البرامج الوطنية الخاصة بتنويع الصادرات على مستوى السلع وكذلك الشركاء التجاريين.
    - تعزيز القدرات التنافسية الوطنية وبخاصة في مجال تطوير رأس المال البشري الذي يمثل مرتكز النمو والاستدامة ومعيار التفاضل والتمايز بين الدول وبخاصة والعالم منخرط في حقبة الأتمتة والتطبيقات الواسعة للذكاء الاصطناعي.
    - الإصلاح الحقيقي للمؤسسات التي تدير منظومة التخطيط ووضع السياسات وتحديد أولويات العمل، وذلك لضمان منع أي صورة من صور الهدر في تخصيص الموارد المتاحة، لاسيما أن الأمر لن يكون منوطاً فقط بإنجاز مثل هذا التحولات، بل بمدى سرعة إنجازها.
    - وجود توجهات وخطوات ملموسة لتحفيز الاستهلاك المحلي، والتركيز على سياسات التكيف الهيكلي وليس فقط التكيف الظرفي.

5. المراجع الأساسية-

1. Adam Smith(,1776). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations . (https://www.rrojasdatabank.info/Wealth-Nations.pdf).
2. Francis Fukuyama,1992. The end of history and the last man. (https://dl1.cuni.cz/pluginfile.php/1105281/mod_resource/content/1/Fukuyama%20-%20The%20End%20of%20History%20and%20the%20Last%20Man.pdf).
3. LSEG datastream,2025.
4. Maddison Project Database 2023. (https://www.rug.nl/ggdc/historicaldevelopment/maddison/releases/maddison-project-database-2023).
5. The Berg Report (1981). Accelerated Development in Sub-Saharan Africa - An Agenda for Action. (https://documents1.worldbank.org/curated/en/702471468768312009/pdf/multi-page.pdf).
6. Theodore Levitt,(1983). The globalization of markets. (https://edu.astutehorse.com/wp-content/uploads/2017/02/levit-globalization.pdf).
7. UNESCO,2025. Silk Roads Programme. (https://en.unesco.org/silkroad/silkroad-interactive-map).
8. Will Durant,, 1950,1953, 1954,1957, 1961, 1963, 1965, 1967, 1975). ,. The Story of Civilization. New York (https://archive.org/details/TheStoryOfCivilizationcomplete/Durant_Will_-_The_story_of_civilization_1/page/n1/mode/2up).
9. World Bank,2025. World development indicators (https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#).

قائمــة إصــدارات "موجــز السياسات"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
1. تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية	د. بلقاسم العباس	الأول
2. إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية	د. نواف أبو شماله	الثاني
3. المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها	د. فيصل المناور	الثالث
4. التنويع الاقتصـادي في الدول العربية والحاجة إلى سـياسـات صـناعية حديثة: المبررات والتطبيق	د. وليد عبد مولاه	الرابع
5. ارتفاع معدلات التضـخم في الدول العربية: تنوع الأسـباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات	د. معز العبيدي	الخامس
6. إفلاس بنك وادي السـيليكون"Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية	د. محمد شيخي	السادس
7. المنافسة رافعة للتنمية المالية؟ دروس وتوصيات للدول النامية	د. وليد عبد مولاه	السابع
8. هل أنظمة سعر الصرف المرن ملائمة لاقتصادات الدول الخليجية	د. وشاح رزاق	الثامن
9. هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟	د. بلقاسم العباس	التاسع
10. تحقيق الأمن الدوائي العربي: فرصـة للنهوض بصـناعة الأدوية في الدول العربية	د. محمد أمين لزعر	العاشر
11. Central Banks and Climate Change: Monetary in the Policies for Achieving Environmental Transition Arab Region	د. معز العبيدي	الحادي عشر
12. كيف يمكن للتحوّل الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟	د. محمد باطويح	الثاني عشر
13. التجارة الإلكترونية في الدول العربية: الفرص والتحديات	د. علم الدين بانقا	الثالث عشر
14. القدرة الإحصائية وفجوة البيانات العربية	د. بلقاسم العباس	الرابع عشر
15. A Greening Macroprudential Policies in Arab Region Framework in Early-Stage Development	د. معز العبيدي	الخامس عشر
16. الدول العربية في مواجهة السـياسـة التجارية الأمريكية الجديدة: الآثار والسياسات	د. وليد عبد مولاه د. بلقاسم العباس	السادس عشر
17. الصراعات التجارية ومستقبل المنظومة التجارية العالمية	د. نواف أبو شماله	السابع عشر

The Arab Planning Institute

In 1966, the Government of the State of Kuwait, in collaboration with the United Nations Development Programme (UNDP), established the "Kuwait Institute for Economic and Social Planning in the Middle East" as an independent Kuwaiti institution. This initiative was launched in accordance with the agreement concluded at the time between the Government of Kuwait and the UNDP, covering the first five years of the institute's inception.

Upon the conclusion of that initial period, and in response to the request of the Government of Kuwait, along with several other Arab governments—motivated by their belief in the vital role of planning in achieving Arab economic and social development, and their commitment to strengthening ties, unifying efforts, and enhancing Arab development cooperation—procedures were initiated in 1972 to transform the institute into an independent Arab institution under the name "The Arab Planning Institute in Kuwait". During this transitional phase, the United Nations continued its support for an additional five years by providing number of international experts and a series of training scholarships.

Between 1978 and 1980, the founding and acceding Arab states formally approved the agreement establishing the Arab Planning Institute (API). It was thereby recognized as an independent, non-profit Arab institution whose principal mission is to support the development efforts of Arab countries through the preparation of consultancy studies and research, conducting capacity-building programs, provision of institutional support, organization of development-focused conferences, and publication of specialized development literature.

المعهد العربي للتخطيط

أنشأت حكومة دولة الكويت عام 1966 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط" كمؤسسة كويتية مستقلة؛ وذلك وفقًا للاتفاقية التي عُقدت آنذاك بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائه.

وبانتهاء تلك الفترة، وبناءً على رغبة حكومة دولة الكويت وعدد من الحكومات العربية، إيماناً منها بأهمية التخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وحرصاً على توطيد الروابط وتضافر الجهود والتعاون الإنمائي العربي، بدأت في عام 1972 إجراءات تحويل المعهد إلى مؤسسة عربية مستقلة باسم "المعهد العربي للتخطيط بالكويت"، واستمر دور الأمم المتحدة في تلك الفترة بالمساهمة لمدة خمس سنوات أخرى بتوفير عدد من الخبراء الدوليين، إضافة لعدد من المنح التدريبية.

وتوالت خلال الفترة من عام 1978 إلى عام 1980 موافقات الدول العربية المؤسِّسة والمنضمّة على اتفاقية إنشاء "المعهد العربي للتخطيط بالكويت"، وتم إقراره كمؤسسة عربية مستقلة لا تهدف للربح، ومهمته الرئيسية هي دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال إعداد الدراسات الاستشارية والبحثية، عقد برامج بناء وتنمية القدرات، تقديم الدعم المؤسسي، تنظيم اللقاءات التنموية، وإصدار المنشورات الإنمائية المتخصصة.

تليفون: 22093080 (965+)
صندوق بريد: 5834 صفاة 13059 دولة الكويت
بريد إلكتروني: api@api.org.kw

www.arab-api.org